

Distr.: General  
13 December 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

## تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نص مسبق لتقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/74/570). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدّموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن النص المسبق من التقرير وبعض الردود على أسئلة اللجنة لم تتح للجنة في وقت كاف يسمح لها بدراسة محتواه دراسةً وافية قبل أن تضع تقريرها في صيغته النهائية. وعلاوةً على ذلك، لم يرد إلى اللجنة عدد من الردود على أسئلتها. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تقديم جميع تقاريره المقبلة وما يتصل بها من معلومات إضافية مطلوبة في الوقت المناسب.

٣ - ويشير التقرير إلى أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يستند إلى النفقات الفعلية للأشهر الـ ٢٢ الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للشهرين الأخيرين، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف، وتسويات تكلفة المعيشة، واستخدام المنهجية المعتمدة لإعادة تقدير التكاليف (المرجع نفسه، الفقرة ١).

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل نقصاناً صافياً قدره ٨,٦٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة مقارنةً بالاعتماد المنقح وتقدير الإيرادات اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة في قراراتها ٢٧٩/٧٣ ألف و ٢٨٠/٧٣ ألف وباء. وتقدر



النفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بمبلغ ٨٧٣,٦٥ ملايين دولار وهو مبلغ يعادل مستوى الاعتماد المنقح الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وتقدر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٥٧٢,١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٨,٦٥ ملايين دولار (أو ١,٥ في المائة) عن تقديرات الإيرادات المنقحة البالغة ٥٦٣,٤ مليون دولار (المرجع نفسه، الجدول ١).

٥ - ويعكس هذا النقصان الصافي الأثر المشترك للانخفاضات المتوقعة بسبب التغيرات في أسعار الصرف (١٢,٥ مليون دولار) والتضخم (٠,١ مليون دولار)؛ والفروق في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف (٨٤,١ مليون دولار)؛ والزيادة في الإيرادات (٨,٦٥ مليون دولار). وهذا النقصان تقابله زيادات ناتجة من الالتزامات التي تم الدخول فيها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وفيما يتعلق بقرارات أجهزة تقرير السياسات (٢٧,٧ مليون دولار)؛ والتغيرات في التكاليف المتعلقة بالوظائف بسبب الفرق بين تكاليف المرتبات ومعدلات الشغور الفعلية والميزانية المعتمدة (٦٩,١ مليون دولار) (المرجع نفسه، الجدول ٢).

٦ - ويرد في تقرير الأمين العام تحليل للنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ حسب أبواب الميزانية وفئات الإنفاق والعوامل المحددة الرئيسية (سعر الصرف، والتضخم، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية وقرارات أجهزة تقرير السياسات، والتغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى) (المرجع نفسه، الجدول البيانية ١ إلى ٣).

٧ - ويطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بتقريره وأن توافق على التقديرات المنقحة لأبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ البالغة ٣٠٠ ٦٥٢ ٨٧٣ ٥ دولار على النحو المبين في الجدول ٣ من تقريره، وعلى تقديرات الإيرادات ذات الصلة البالغة ٩٠٠ ٥٣ ٥٧٢ دولار، على النحو المبين في الجدول ٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٨٧) (انظر أيضاً الفقرة ٤٣ أدناه).

#### أثر تحديات السيولة على تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن عدم توافر النقدية قيد تنفيذ الميزانية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بشكل متكرر (المرجع نفسه، الفقرة ٢). ووفقاً للتقرير، شهدت المنظمة حالات من العجز النقدي هي الأكبر خلال عقد من الزمن حيث عانت من عجز في النقدية في وقت مبكر من السنة، واستنفدت النقدية في وقت أبكر، وبقيت في وضع مدين لفترة أطول (المرجع نفسه، الفقرة ١١). ويذكر الأمين العام أنه قد اتخذت على مدى فترة السنتين مجموعة من التدابير والخطوات، يرد بيانها في الفقرات ٤ إلى ١٠، من أجل التصدي لتحديات السيولة هذه. وهي تشمل تقليص النفقات غير المتعلقة بالوظائف؛ ومنع إنفاق الأموال مؤقتاً؛ وتأخير عمليات الدفع المستحقة لشركاء منظومة الأمم المتحدة؛ وتخفيض السلف المقدمة للمشاريع المتعددة السنوات؛ وتقليص عمليات تعيين الموظفين. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩، اتخذت تدابير إضافية للحد من السفر في مهام رسمية، وتأجيل شراء السلع والخدمات، والتقليص المؤقت للنفقات المتعلقة بإدارة المرافق. وأوعز إلى مديري البرامج باستكشاف سبل إضافية لمواصلة الحد من النفقات، بسبل منها إرجاء المؤتمرات والاجتماعات أو تعديل الخدمات المتصلة بها. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل ذي الصلة معلومات شاملة عن أثر جميع التدابير الموضوعية لمعالجة تحديات السيولة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك تصنيف البيانات حسب أبواب الميزانية وأوجه الإنفاق.

٩ - ويشير الأمين العام في تقريره (A/74/570، الفقرة ٧) إلى أنه كان قد اقترح في أيار/مايو ٢٠١٩ مجموعة من التدابير لمعالجة مشاكل السيولة في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، وذلك في تقرير سابق عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في تقريرها عن تلك المسألة بأن تعتمد الجمعية العامة تدابير معينة، بما في ذلك اقتراح تعليق تسليم الاعتمادات غير المنفقة من الميزانية العادية لفترة تجريبية مدتها سنة واحدة (A/73/891، الفقرة ٢٢). وفي القرار ٣٠٧/٧٣، أيدت الجمعية العامة بعض التدابير الرامية إلى تخفيف مسألة عدم توافر النقدية في بعثات حفظ السلام إلا أنها لم تؤيد الاقتراح بتسليم الاعتمادات غير المنفقة من الميزانية العادية.

١٠ - ويذكر الأمين العام أن أثر تحديات السيولة على تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ يتمثل في أن إدارة النفقات ظلت مقيدة بسبب السيولة بدلا من أن تكون مدفوعة بتنفيذ البرامج. وأدى تأجيل النفقات غير المتعلقة بالوظائف وإبطاء عمليات تعيين الموظفين إلى اختلال في مستوى النفقات المبلغ عنها فيما يتعلق بالأشهر الأولى من فترة السنتين والاحتياجات المتوقعة للشهرين الأخيرين من فترة السنتين. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أنه من الممكن توقع أن تمتد آثار تدابير إدارة النقدية إلى دورة الميزانية المقبلة (A/74/570، الفقرة ١٢). واستجابةً لطلب يلتمس بياناً مفصلاً عن النفقات المؤجلة، لم تزود اللجنة الاستشارية بأي تفاصيل وإنما أبلغت بأن أي آثار برنامجية تُعزى إلى النفقات المؤجلة ولكن لا يتم تكبدها قبل نهاية عام ٢٠١٩ ستبين في الأداء البرنامجي لعام ٢٠١٩، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل ذي الصلة معلومات إضافية بشأن النفقات المؤجلة الناشئة عن فرض التدابير المذكورة أعلاه لمعالجة الشواغل المتعلقة بالسيولة.

١١ - وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بإحصاءات شهرية محدّثة عن النسب المالية للميزانية العادية والصناديق ذات الصلة تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وهي مبينة في الجدول ١ أدناه. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن نسبة النقدية الشهرية<sup>(١)</sup> في عام ٢٠١٩ تراوحت من نسبة عليا هي ٢,٧ في نيسان/أبريل إلى نسبة دنيا هي ٠,١ في نوفمبر، بينما تراوحت نسبة النقدية في عام ٢٠١٨ من نسبة عليا هي ١,٦ في نيسان/أبريل إلى نسبة دنيا هي ٠,٥ في تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك تلاحظ اللجنة أن نسبة النقدية تحسنت بصورة طفيفة في عام ٢٠١٩ مقارنةً بنسبتها في عام ٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن نسبة النقدية ظلت دون ١ لمدة ثمانية أشهر في عام ٢٠١٨ ولمدة أربعة أشهر في عام ٢٠١٩. وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بعجز النقدية في نقاط مختلفة خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فإنها تلاحظ أن نسبة النقدية في عام ٢٠١٩ للميزانية العادية تحسنت في الواقع بدرجة ما مقارنةً بنسبتها عام ٢٠١٨.

(١) النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم المتداولة.

## الجدول ١

## النسب المالية للميزانية العادية والصناديق ذات الصلة

٢٠١٧												
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم <sup>(١)</sup>	٧,٢	٦,٩	٦,٤	٥,٩	٥,٥	٤,٩	٤,٤	٣,٩	٣,٣	٢,٨	٢,٣	١,٧
النسبة الجارية <sup>(ب)</sup>	٨,٨	٨,١	٧,٤	٦,٦	٦,١	٥,٤	٤,٩	٤,٣	٣,٦	٣,٠	٢,٢	١,٣
نسبة السيولة السريعة <sup>(ج)</sup>	٨,٥	٧,٧	٧,٠	٦,٣	٥,٧	٥,١	٤,٦	٣,٩	٣,٣	٢,٦	١,٩	١,٠
نسبة النقدية <sup>(د)</sup>	٠,٦	١,١	١,٦	٢,٠	١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٢
٢٠١٨												
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم <sup>(١)</sup>	٨,٨	٨,٣	٧,٦	٧,١	٦,٣	٥,٦	٤,٩	٤,٢	٣,٦	٣,٠	٢,٠	١,٤
النسبة الجارية <sup>(ب)</sup>	١١,٠	١٠,٢	٩,١	٨,٤	٧,٥	٦,٦	٥,٦	٤,٧	٣,٩	٣,١	١,٨	١,١
نسبة السيولة السريعة <sup>(ج)</sup>	١٠,٥	٩,٦	٨,٥	٧,٨	٦,٨	٦,٠	٥,٠	٤,١	٣,٤	٢,٧	١,٣	٠,٩
نسبة النقدية <sup>(د)</sup>	٠,٤	١,٥	١,٥	١,٦	١,٢	٠,٦	٠,٦	-	-	(٠,٥)	-	٠,١
٢٠١٩												
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم <sup>(١)</sup>	٨,٨	٨,٨	٨,٢	٧,٩	٧,١	٦,٤	٥,٩	٥,١	٣,٩	٣,١	٢,٢	
النسبة الجارية <sup>(ب)</sup>	١٠,٤	١٠,٦	٩,٧	٩,٣	٨,٤	٧,٥	٦,٨	٥,٧	٤,١	٣,٠	٢,٠	
نسبة السيولة السريعة <sup>(ج)</sup>	١٠,١	١٠,٢	٩,٣	٩,٠	٨,٠	٧,١	٦,٥	٥,٤	٣,٩	٢,٨	١,٨	
نسبة النقدية <sup>(د)</sup>	١,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٣	١,٦	١,٠	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,٧	

(أ) مجموع الأصول: مجموع الخصوم.

(ب) الأصول الجارية: الخصوم الجارية.

(ج) النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل زائد الحسابات المستحقة القبض: الخصوم الجارية.

(د) النقدية زائد الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم الجارية.

١٢ - وعند الاستفسار، فيما يتعلق بنسب النقدية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة أشارت إلى مخاطر تفسير الحالية المالية بالاستناد فقط إلى نسب في نقاط زمنية محددة وبينت أن الحالة النقدية لا تنعكس بالكامل إلا باستعراض أشد حالات العجز النقدي كل شهر. فعلى سبيل المثال، قرابة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بلغ عجز الميزانية العادية ٥٢٠ مليون دولار، إلا أن المبالغ التي حُصِّلت لاحقاً قبل نهاية ذلك الشهر وقدرها ٣٨٤ مليون دولار حسنت بدرجة كبيرة حالة السيولة الفورية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن عجز النقدية في الميزانية العادية بلغ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ ما قدره ١٥٥ مليون دولار، بعد استخدام ١٥٠ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول و ٥ ملايين دولار من حساب الأمم المتحدة الخاص.

١٣ - وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية أيضاً بأرصدة نهاية الشهر للصناديق الثلاثة للميزانية العادية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، التي بينت أن الرصيد الموجود في الحساب الخاص بلغ ١٩٨ مليون دولار في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (انظر الجدول ٢ أدناه). وإضافةً إلى ذلك، بلغت الأرصدة النقدية لعمليات حفظ السلام المغلقة ١٨٧ مليون دولار في التاريخ نفسه.

## الجدول ٢

### رصيد نهاية الشهر لصناديق الميزانية العادية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

رصيد نهاية الشهر	الصندوق العام	صندوق رأس المال المتداول	الحساب الخاص
٢٠١٨			
كانون الثاني/يناير	-	١٢٩	٢٠٣
شباط/فبراير	٣١٧	١٥٠	٢٠٣
آذار/مارس	٣٢٦	١٥٠	٢٠٣
نيسان/أبريل	٣٣٠	١٥٠	٢٠٣
أيار/مايو	-	١٠٧	٢٠٣
حزيران/يونيه	-	١١	٢٠٣
تموز/يوليه	-	-	١٩٤
آب/أغسطس	-	-	١١
أيلول/سبتمبر	-	-	-
تشرين الأول/أكتوبر	-	-	-
تشرين الثاني/نوفمبر	-	-	٩٨
كانون الأول/ديسمبر	-	-	٣٠
٢٠١٩			
كانون الثاني/يناير	-	١٤١	٢٠٣
شباط/فبراير	٤٩٦	١٥٠	٢٠٣
آذار/مارس	٥٥٧	١٥٠	٢٠٣
نيسان/أبريل	٤٨٤	١٥٠	٢٠٣

رصيد نهاية الشهر	الصندوق العام	صندوق رأس المال المتداول	الحساب الخاص
أيار/مايو	٤١٥	١٥٠	٢٠٣
حزيران/يونيه	٢٠٥	١٥٠	٢٠٣
تموز/يوليه	-	٧٥	٢٠٣
آب/أغسطس	-	٤	٢٠٣
أيلول/سبتمبر	-	-	-
تشرين الأول/أكتوبر	-	-	-
تشرين الثاني/نوفمبر	-	-	١٩٨

١٤ - وفيما يتعلق بطلب ذي صلة بشأن المبالغ المقررة على الدول الأعضاء ومقبوضات المبالغ المحصلة شهريا فيما يتعلق بالميزانية العادية، زوّدت اللجنة الاستشارية بالتفاصيل الواردة في الجدول ٣ أدناه. وأبلغت اللجنة بأن الأنصبة المقررة للميزانية العادية تصدر مرة واحدة في بداية كل سنة وتكون مستحقة الدفع في غضون ٣٠ يوما.

### الجدول ٣

### الأنصبة المقررة الصادرة والاشتراكات الشهرية الواردة للميزانية العادية منذ عام ٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
٢ ٥٧٨	٢ ٤٨٧	٢ ٨٤٩
<b>الاشتراكات الواردة</b>		
٣٠٧	٤٠١	٥٢٧
٤٥٧	٥٨٩	٦٧١
٤٣٠	٢٤٤	٢٨٢
٣٩٧	٢٢٣	١٩١
١٥٧	٨٧	١٥٣
٢٨	٣٤	٩
٣	١٨٩	٨
٤٠	٨	١٣٩
٧٢	١٥٥	١٠
٢٣٠	٨٩	٢٠٨
٣٠٥	٤٢٣	٤٠٨
٣٠	٤٧	١٣٢ <sup>(١)</sup>
<b>٢ ٤٥٧</b>	<b>٢ ٤٨٩</b>	<b>٢ ٧٣٧</b>

(١) تقدير لمبالغ الاشتراكات الواردة في كانون الأول/ديسمبر.

١٥ - وفي ضوء ما تقدم، يقترح الأمين العام التعليق المؤقت للبند ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يقضي بإلغاء وتسليم أي اعتمادات لم تستخدم في نهاية الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ انتهاء فترة الميزانية التي تتعلق بها. وبناء على ذلك، لن يتم تسليم مبلغ ٢٥,٢ مليون دولار، يمثل إلغاء الالتزامات المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بوصفه أرصدة تُقيد لحساب الدول الأعضاء إلى حين تحسن الحالة المالية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٦ و ٨٨). وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية حدوث تحسن طفيف في نسب النقدية للميزانية العادية والصناديق ذات الصلة في عام ٢٠١٩، فإنها تسلم بوجود تحدٍ مستمر في السيولة ولذا توصي بأن توافق الجمعية العامة على التعليق المؤقت لعملية تسليم الاعتمادات غير المنفقة للميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لاستخدامها في العام المالي ٢٠٢٠ (انظر أيضاً الفقرة ٤٣ أدناه).

### عرض المعلومات

١٦ - يشير الأمين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره إلى أن مواءمة الميزانيات مع تجربة الإنفاق الحالية والمستقبلية، المشار إليها أولاً في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، عملية مستمرة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تمثل أول فترة سنتين كاملة يُسجل فيها تنفيذ الميزانيات في نظام أوموجا الذي يتسم بإمكانيات الإبلاغ الأكثر تفصيلاً عن النفقات، في حين أن ميزانية الفترة نفسها كانت قد اعتمدت في إطار النظام القديم، أي نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبناء على ذلك، لم تسجل بعض النفقات أو يبلغ عنها في إطار فئة الإنفاق التي أقرت فيها في الميزانية (A/72/646، الفقرة ٩).

١٧ - وبين الأمين العام في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أنه في نظام أوموجا، تحدّد طبيعة النفقات بنود الالتزام التي تُسجل النفقات تحتها. ويذكر كمثال لذلك مشاريع التدريب المدارة مركزياً، التي تدرج فيها الاعتمادات تحت بند الخدمات التعاقدية ولكن تسجل النفقات الفعلية المتكبدة تحت فئات متنوعة (A/74/570، الفقرة ٥٤). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا التفسير للفرق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية يرد في عدد من فئات النفقات غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك الخدمات التعاقدية، ومصرفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات، وتحسين أماكن العمل (المرجع نفسه، الفقرات ٦٩ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٤). وقد طُلبت تفاصيل وشروح إضافية إلا أنها لم تقدم إلى اللجنة أثناء نظرها في التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل بذل المزيد من الجهود في فترات الميزانية المقبلة لتوضيح مواءمة مقترحات الميزانية مع النفقات الفعلية والمستقبلية من أجل الحفاظ على نزاهة الميزانية وشفافيتها أثناء تنفيذها، وتيسير عقد المقارنات بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية، والسماح بإجراء تحليل شامل للفروق.

١٨ - وفيما يتعلق باتجاهات الإنفاق العامة على مر الزمن، زوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن مستوى الاعتمادات وعن الإيرادات والنفقات الفعلية لفترات السنتين من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ترد في مرفق هذا التقرير. وتلاحظ اللجنة أن المستوى الإجمالي للنفقات النهائية ازداد في كل فترة من فترات السنتين بين الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة خلال تلك الفترة، من ٤,١٥ بلايين دولار إلى ٥,٦٩ بلايين دولار. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يقدر أن يبلغ مستوى النفقات النهائية

٥,٦٥ بلايين دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٣٣,٣ مليون دولار (أو ٠,٦ في المائة) مقارنةً بالنفقات النهائية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يقدر أن يبلغ مستوى النفقات المتوقع في تقرير الأداء الثاني ٥,٨٧٣ بلايين دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢١٩,٥ مليون دولار (أو ٣,٩ في المائة) مقارنةً بالنفقات النهائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في التقارير المقبلة ذات الصلة تحليلاً أكثر تفصيلاً لاتجاهات الإنفاق العامة على مر الزمن، إلى جانب تفسيرات للتغيرات في تلك الاتجاهات (انظر A/72/647، الفقرة ١٠).

## ثانياً - أبواب النفقات

١٩ - يرد في الجدول ٤ موجز للتغيرات العامة في التقديرات في إطار أبواب نفقات الميزانية.

الجدول ٤

موجز التغيرات في أبواب النفقات في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد المنقح	أُسعار الصرف <sup>(١)</sup>	التضخم	النفقات غير المنظورة والاستثنائية والتقديرات المنقحة	التغيرات في شغل الوظائف	التقدير المنقح
٥ ٨٧٣ ٦٥٢,٣	(١٢ ٥٠٥,٥)	(٨٦,٩)	٢٧ ٦٥٥,٠	(١٥ ٠٦٢,٦)	٥ ٨٧٣ ٦٥٢,٣

(أ) تشمل خسائر قدرها ٢١,٣ مليون دولار ناشئة عن عقود الشراء الآجل.

### التغيرات في أسعار الصرف والتضخم

٢٠ - ترد شروح للمتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف والتضخم في الفرع ثانياً - ألف من تقرير الأمين العام. ويبين الجدول ٤ من التقرير توزيع الزيادات والانخفاضات في التقديرات بسبب التغيرات في أسعار الصرف والتضخم بحسب مركز العمل. وترد تفاصيل أسعار الصرف المدرجة في الميزانية والمتحققة لجميع مراكز العمل في الجدولين البيانيين ٤ و ٥ من التقرير.

٢١ - ويتألف النقصان الصافي البالغ ١٢,٥ مليون دولار تحت بند أسعار الصرف من نقصان قدره ٣٦,٤ مليون دولار يتعلق بالاختلاف بين الأسعار المعتمدة في الاعتماد المنقح والأسعار المحدثة المستخدمة في تقرير الأمين العام، ويقابله جزئياً مبلغ قدره ٢١,٣ مليون دولار يتعلق بالأثر السلبي لعقود الشراء الآجل للفرنكات السويسرية واليورو (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) ومبلغ قدره ٢,٦ مليون دولار يتعلق بالخفض المطبق في الميزانية عملاً بالجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه في إطار الخفض المطبق، يتصل مبلغ ٢,٦ مليون دولار بأسعار الصرف تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

٢٢ - ويشير الأمين العام إلى أنه فيما يتعلق بمعدلات التضخم وأسعار الصرف، تستند تسويات الموارد لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى التجربة الفعلية المكتسبة مقارنةً بأسعار الصرف ومعدلات التضخم التي أُقرت في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣). ولتقدير أثر تقلبات



أسعار الصرف التي شهدتها عام ٢٠١٩، استُخدمت الأسعار الفعلية المعمول بها من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر، مع تطبيق سعر صرف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ على شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبناء على ذلك، يعزى النقصان في الاحتياجات إلى ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة مقابل عدد من العملات (١٢,٥ مليون دولار) وانخفاض في مستوى التضخم (٠,١ مليون دولار) (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤ و ٢٥).

٢٣ - وتبين الأشكال الأول إلى السادس في تقرير الأمين العام أداء مختلف العملات مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩. وترد ملاحظات إضافية عن آثار حركات أسعار الصرف هذه في تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة: أثر التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (انظر A/72/4/Add.31).

#### تجربة استخدام عقود الشراء الآجل وممارسات العرض ذات الصلة

٢٤ - قررت الجمعية العامة في الجزء التاسع من قرارها ٦٩/٢٧٤ استخدام أسعار الصرف الآجلة في إعداد تقديرات الميزانية، بدءاً بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقدم الأمين العام في الفقرات ٣٧ إلى ٤٢ من تقريره معلومات عن تجربة الأمانة العامة في استخدام عقود الشراء الآجل حتى تاريخه<sup>(٢)</sup>. وكما ورد في تقرير الأداء الثاني للأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/72/606)، أتاحت عقود الشراء الآجل مزيداً من اليقين خلال فترة السنوات الخمس من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ التي أبرمت فيها الأمم المتحدة عقوداً آجلة لأن السعر الواجب دفعه لشراء العملات في المستقبل كان معلوماً سلفاً. وأظهرت نتيجة هذه الممارسة منذ عام ٢٠١٣ فرقا إيجابيا بلغ صافيه ١٣,٤ مليون دولار (A/74/570، الفقرة ٤٠). ويشير الأمين العام إلى أن تحسن أداء دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري واليورو في عام ٢٠١٨ أسفر عن فوارق سالبة تُكَبِّدُ عن عقود الشراء الآجل للفرنك السويسري واليورو بلغ مجموعها ٣,٥ ملايين دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). وبالمثل، نجمت عن نتائج تجربة عام ٢٠١٩ (حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩) فوارق سالبة بلغ مجموعها ١٧,٨ مليون دولار (المرجع الفقرة ٤٢). وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية الفوارق السالبة المبينة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ الناشئة عن ممارسات الشراء الآجل، فإنها تشير إلى أن الفائدة الرئيسية المستمدة من استخدام أسعار الصرف الآجلة هي القدرة على التنبؤ التي تُتاح في عملية وضع الميزانية (انظر A/70/619، الفقرة ١١ و A/72/647، الفقرة ١٦).

#### النفقات غير المنظورة والاستثنائية

٢٥ - يسرد الأمين العام في الجدول ٦ من تقريره التزامات بلغ مجموع قيمتها ١٨,٢ مليون دولار أُبرمت بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٤ تتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية. وتتألف الالتزامات من مبلغ ٦,٥ ملايين دولار أذن به الأمين العام، يشمل مبلغاً قدره ٣,٦ ملايين دولار لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومن مبلغ ١١,٧ مليون دولار أذن به بموافقة اللجنة الاستشارية لتوفير تمويل أولي لأنشطة مختلفة.

(٢) تعرّف بأنها أداة مالية تحدّد بشكل مسبق أسعار صرف العملة الأجنبية المزمع شراؤها مستقبلاً.

٢٦ - وفيما يتعلق بالالتزامات التي أذن بها الأمين العام، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات، في سياق نظرها في طلبات الموارد لمنسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا ولبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بشأن كل الالتزامات المأذون بها أثناء فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وتم تزويدها بتلك المعلومات. وفي عدد من الحالات، تبدل مسار المبالغ المأذون بها أولياً في إطار سلطة الأمين العام في سياق موافقة الجمعية العامة على مقترحات الميزانية اللاحقة، مما أتاح للأمين العام أن يبقى ضمن الحد السنوي البالغ ٨ ملايين دولار المأذون به بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ (انظر أيضاً A/74/7/Add.27، الفقرة ٨).

٢٧ - وفي حالة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، تشير اللجنة الاستشارية إلى قلقها لأن جزءاً غير مستخدم من سلطة الالتزام لعام ٢٠١٨، قدره ٤٠٠ ٥٢٨ ٢ دولار، قد تم ترحيله لاحقاً لاستخدامه في عام ٢٠١٩ على نحو لا يتماشى مع أحكام القرار الذي أذنت فيه الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز مجموعه ٨ ملايين دولار في أي سنة واحدة من فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/73/498/Add.9، الفقرة ٧). وفي القرار ٣٠٦/٧٣، أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة ذات الصلة بأن يراعي الأمين العام الحدود والأحكام التي ضبظتها الجمعية فيما يتعلق بالمبالغ التي يخصصها الأمين العام للنفقات غير المنظورة والاستثنائية من دون الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة و/أو الجمعية العامة.

٢٨ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، طلبت اللجنة معلومات واضحة ومتسقة عن جميع الالتزامات التي أذن بها أصلاً عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٧٢ خلال فترة السنتين، بما في ذلك المبالغ الأولية للالتزامات المأذون بها وتفصيل جميع النفقات الفعلية التي جرى تكبدها في كل عام، إلا أنها لم تلتق تلك المعلومات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في التقارير المقبلة ذات الصلة معلومات مفصلة عن المبالغ التي تمت الموافقة عليها وصرفها بموجب السلطات الممنوحة عملاً بقرارات الجمعية العامة المتصلة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

#### قرارات أجهزة تقرير السياسات

٢٩ - تشمل المصروفات الإضافية الناشئة عن قرارات أجهزة تقرير السياسات ما يلي: (أ) إعانتان قدرهما ٦,٣ ملايين دولار و ٢,٤ مليون دولار أذنت بهما الجمعية العامة في الجزئين الرابع والثالث من قرارها ٢٧٩/٧٣، في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، على التوالي (انظر A/74/570، الفقرتان ٤٥ و ٤٦)؛ (ب) سلطة الدخل في التزامات بمبلغ ٨٣٥ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية، لتنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧).

٣٠ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية الأخيرين عن طلي تقديم إعانتين ماليتين في عام ٢٠٢٠ للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، أوصت اللجنة بإعادة أرصدة غير مستخدمة من فترات سابقة إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٢٠ (A/74/7/Add.16، الفقرة ١٦ و A/74/7/Add.21، الفقرة ٩). وأبلغت اللجنة أيضاً عند الاستفسار بأن هذه المبالغ ستبين في تقرير الأداء الثاني للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وتقيّد لحساب الدول الأعضاء تبعاً لذلك. وطلبت اللجنة

في سياق نظرها في تقرير الأداء الثاني توضيحات بشأن إدراج هذه الأرصدة في المقترحات المتعلقة بالنفقات المناسبة، إلا أنها لم تتلق تلك التوضيحات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين أن يدرج في تقاريره المقبلة ذات الصلة المعلومات المتعلقة بالأرصدة غير المستخدمة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لتنصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

### التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى

٣١ - تشمل التغيرات تحت بند التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى ما يلي: (أ) الفرق بين معدلات الشغور المتحققة والمعدلات المفترضة في الاعتماد المنقح؛ (ب) الفروق بين المتوسطات الفعلية لتكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين مقارنةً بالمستويات القياسية الواردة في الاعتمادات المنقحة؛ (ج) التعديلات في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف استناداً إلى الاحتياجات الفعلية والمتوقعة حتى نهاية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتمثل تلك التغيرات نقصاناً صافياً قدره ١٥,١ مليون دولار يعزى إلى انخفاض صافي الاحتياجات بمبلغ ٨٤,٩ مليون دولار فيما يتعلق بأوجه الإنفاق الأخرى غير المتعلقة بالوظائف، تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات بمبلغ ٦٩,١ مليون دولار فيما يتعلق بالوظائف وبمبلغ ٠,٨ مليون دولار يتعلق بتكاليف الموظفين الأخرى (A/74/570، الفقرة ٥٣). ويتضمن الجدولان البيانيان ٢ و ٣ من تقرير الأمين العام تفاصيل عن التغيرات في شغل الوظائف والتغيرات الأخرى حسب وجه الإنفاق وحسب باب الميزانية.

### النفقات الأخرى ذات الصلة

٣٢ - يقدّم الأمين العام في تقريره تفاصيل عن الزيادة الصافية البالغ قدرها ٦٩,١ مليون دولار في بند النفقات المتعلقة بالوظائف. ويشير على وجه التحديد إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، طبق تخفيض معتمد قدره ٣٧ مليون دولار على التكاليف المتعلقة بالوظائف، مما أدى إلى تدني الميزانية المعتمدة لتكاليف الموظفين مقارنةً بجدول الموظفين المعتمد ومعدلات الشواغر المدرجة في الميزانية. ويشير إلى أن النفقات الفعلية على الوظائف تبدل فعلياً هذا الخفض، وتمثل عاملاً لزيادة النفقات الفعلية على تكاليف الوظائف. وإضافةً إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن الزيادات في التكاليف العامة للموظفين تعزى إلى ما يلي: (أ) زيادة في اشتراكات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة نتيجة للزيادة في جدول الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة الفنية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (١١,٨ مليون دولار)؛ (ب) تغيرات في نظام منحة التعليم (٦ ملايين دولار)؛ (ج) زيادة في اشتراكات خطط التأمين الطبي (مليون دولار)؛ (د) زيادات في البدلات المتصلة بتنقل الموظفين (٥,٦ ملايين دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

٣٣ - وترد تفاصيل متوسط معدلات الشغور الفعلية لكل من وظائف الفئة الفنية والفئات العليا ووظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ في الجدول البياني ٨ من تقرير الأمين العام، الذي يبين حدوث انخفاض في متوسط معدلات الشغور المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بموظفي الفئة الفنية من ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٩ وانخفاض فيما يتعلق بموظفي فئة الخدمات العامة من ٧,٣ في المائة إلى ٧,١ في المائة للفترة نفسها.

## تكاليف الموظفين الأخرى

٣٤ - ترد في الفقرة ٥٩ من التقارير تفاصيل الزيادة الصافية البالغة ٠,٨ مليون دولار في تكاليف الموظفين الأخرى. وهي تشمل زيادات في إطار: الباب ٣٢، المصروفات الخاصة، لتغطية احتياجات بمبلغ ١٩,٣ مليون دولار تتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ والباب ٣٤، السلامة والأمن، لتغطية تكاليف العمل الإضافي بمبلغ ٦,٨ ملايين دولار من أجل توفير خدمات الأمن في نيويورك على مدار الساعة؛ والباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، بمبلغ ١,١ مليون دولار لتغطية تكاليف الإدارة ودعم البرامج التدريبية وتنفيذ إطار التنقل. وهذه المبالغ تقابلها انخفاضات، بما في ذلك في إطار: الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، بمبلغ ١٣,٢ مليون دولار، يعزى إلى تقليص استخدام المساعدة المؤقتة الخارجية وانخفاض حاجة هيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى خدمات المؤتمرات؛ والباب ٨، الشؤون القانونية، بمبلغ ٤,٢ ملايين دولار، فيما يتعلق بآلية التحقيق المستقلة لميانمار يعزى إلى تأخر تفعيل الآلية ونشرها؛ والباب ٢٤، حقوق الإنسان، بمبلغ ٣,٩ ملايين دولار، يعزى إلى انخفاض عدد الاجتماعات التي تعقدها الهيئات التعاقدية عن العدد المتوقع وإلى طول المدة التي تستغرقها عملية استقدام الموظفين لدعم لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق.

٣٥ - وفيما يتعلق بالنفقات الإضافية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قد أقرت، أثناء استعراضها لمقترحات الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ميزانية تقل بنسبة ١٦ في المائة عن التقديرات التي اقترحتها الأمين العام في بادئ الأمر (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩ (أ)). وطلبت اللجنة أثناء نظرها في تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ بياناً مفصلاً بالموارد المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المدرجة في الميزانية، مصنفة حسب مصدر التمويل، إلى جانب النفقات الشهرية الفعلية، إلا أنها لم تتلق ذلك البيان. وتشير اللجنة إلى أنه في سياق حساب دعم عمليات السلام للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، زوّدت اللجنة بمعلومات عن النفقات الشهرية والسنوية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مصنفة حسب مصدر التمويل (انظر A/73/849، الفقرات ٢٦ إلى ٢٩ و A/74/7، الجدول عاشر-٧). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره المرحلية المقبلة بياناً مفصلاً بالنفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٣٦ - وفيما يخص النفقات الإضافية لتغطية تكاليف العمل الإضافي في إطار العمليات والخدمات الأمنية، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه أُدرج طلب مسبق لإدراج موارد إضافية للعمل الإضافي في مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر A/69/416، الفقرة ١٣ (ب) '٦')، ولكنها لم تلق تأييداً من الجمعية العامة. وتشير اللجنة إلى أنها لاحظت فيما سبق نمطاً من النفقات الزائدة فيما يتعلق بالعمل الإضافي في فترات السنتين السابقتين (انظر على سبيل المثال A/72/7، الفقرة ثانياً عشر - ١٦ و A/72/647، الفقرة ٢٦). وطلبت اللجنة شرحاً خطياً بشأن هذه النفقات إلا أنها لم تزود به. وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافي الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير بشرح مفصل بشأن مستوى النفقات المتعلقة بالعمليات والخدمات الأمنية وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج تلك المعلومات في تقاريره المقبلة ذات الصلة.

٣٧ - وفيما يتعلق بالزيادة البالغة ١,١ مليون دولار لمكتب إدارة الموارد البشرية (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يذكر أن هذه الموارد قد تم الموافقة عليها تحت فئة

النفقات المتعلقة بالخدمات التعاقدية في الميزانية (A/74/570، الفقرة ٥٩ (ج)). وترد في الفقرة ١٧ أعلاه تفاصيل بشأن التحدي المستمر المتمثل في موازنة النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية. وطلبت اللجنة تفاصيل إضافية بشأن الإذن المتعلق بهذه الموارد إلا أنها لم تتلق تلك التفاصيل. وتأمل اللجنة الاستشارية أن توافي الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير بشرح تفصيلي بشأن الإذن المتعلق بهذه الموارد الإضافية.

#### النفقات غير المتعلقة بالوظائف

٣٨ - ترد في الفقرات ٦١ إلى ٧٧ من تقرير الأمين العام التفاصيل المتعلقة بانخفاض الاحتياجات بمقدار ٨٤,٩ مليون دولار في أوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف. وهي تشمل انخفاضات في الاحتياجات على النحو التالي: ٣,٣ ملايين دولار تحت بند الخبراء؛ و ٤ ملايين دولار تحت بند سفر الممثلين؛ و ١١,٤ مليون دولار تحت بند سفر الموظفين؛ و ٣,٥ ملايين دولار تحت بند اللوازم والمواد؛ و ٧١,٤ مليون دولار تحت بند تحسين أماكن العمل؛ و ٨,٥ ملايين دولار تحت بند المنح والتبرعات. وهذه الانخفاضات في الاحتياجات تقابلها جزئياً زيادتان صافيتان بمبلغ ١٢,١ مليون دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة وبمبلغ ٨,٥ ملايين دولار تحت بند التكاليف الأخرى.

٣٩ - وفيما يتعلق بالفرق الكبير البالغ ٧١,٤ مليون دولار تحت بند تحسين أماكن العمل، يشير الأمين العام إلى أن ذلك يعزى أساساً إلى موازنة الميزانية مع قيد النفقات حسب طبيعتها. فمع أن ميزانية التشييد أدرجت ضمن فئة الميزانية المتعلقة بتحسين أماكن العمل، فإن النفقات المتصلة بفرادى المشاريع ترد ضمن في إطار فئات من الميزانية مثل الخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره المقبلة ذات الصلة شرحاً مفصلاً للمعالجة الحاسبية، وفي الميزانية، للنفقات تحت بند تحسين أماكن العمل، إلى جانب الإذن ذي الصلة المتعلق بتلك المعالجة.

٤٠ - وفيما يتعلق بنقصان قدره ٠,٩ مليون دولار تحت بند المنح والتبرعات في الباب ٣٤، السلامة والأمن، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن هذا النقصان يتعلق بانخفاض حصة الأمم المتحدة المالية في الأنشطة المشتركة التمويل بسبب انخفاض تكلفة بوليصة التأمين ضد الأفعال الكيدية (انظر A/74/7، الفقرات ثاني عشر - ١٩ إلى ٢٢).

#### الالتزامات غير المصفاة

٤١ - يشير الأمين العام إلى أن قيمة الالتزامات غير المصفاة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بلغت ٩٧,١ مليون دولار مقارنةً بمبلغ ١٥٥,٩ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ١٤٠,٨ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (A/74/570، الفقرة ٧٨). كما يشير إلى أن هذا المستوى منخفض على نحو غير عادي بسبب الجهود الرامية إلى موازنة النفقات مع التوقعات المتعلقة بالسيولة، وخاصة من خلال تأجيل النفقات غير المتعلقة بالوظائف المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩).

### ثالثاً - أبواب الإيرادات

٤٢ - يعرض الجدول ٧ من التقرير موجزاً للتقديرات المنقحة لأبواب الإيرادات، يبين زيادة صافية قدرها ٨,٧ ملايين دولار، يعزى معظمها إلى زيادة قدرها ٥,٢ ملايين دولار في الإيرادات المتأتبة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٨١). وترد أيضاً زيادتان بمبلغ ٢,٤ مليون دولار في إطار باب الإيرادات ٢، الإيرادات العامة، تُعزى في معظمها إلى زيادة أسعار الفائدة المصرفية عن المستويات المتوقعة؛ وبمبلغ ١,١ مليون دولار في إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة إلى الجمهور، تُعزى إلى الأثر المشترك لانخفاض صاف في كل من إجمالي الإيرادات والنفقات ذات الصلة من الأنشطة المدرة للإيرادات (المرجع نفسه، الفقرات ٨٢ إلى ٨٥).

### رابعاً - استنتاجات

٤٣ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرتين ٨٧ و ٨٨ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، وهي توضع في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي: (أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛ (ب) أن توافق على التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات وتقديرات الإيرادات ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو المبين في الجدولين ٣ و ٨ من تقرير الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٥ أعلاه، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على وقف العمل بالأحكام المتصلة بالأرصدة الدائنة بموجب البندين ٣-٢ (د) و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ بمبلغ ٢٥,١٩ مليون دولار، الناتج عن تسليم اعتمادات تخص فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لاستخدامها في العام المالي ٢٠٢٠.

الاعتمادات الأولية والمنقحة والنهائية لفترات السنتين من ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨-٢٠١٩، والنفقات النهائية لفترات السنتين من ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦-٢٠١٧

فترة السنتين	الاعتماد الأولي			الاعتماد المنقح			تقرير الأداء الثاني			الاعتماد النهائي			الإنتفاق النهائي		
	الإنتفاق	الإيرادات	المبلغ الصافي	الإنتفاق	الإيرادات	المبلغ الصافي	الإنتفاق	الإيرادات	المبلغ الصافي	الإنتفاق	الإيرادات	المبلغ الصافي	الإنتفاق	الإيرادات	المبلغ الصافي
٢٠٠٦															
٢٠٠٧	٣٧٩٨,٩	٤٢٧,٤	٣٣٧١,٦	٤٣٠٢,٠	٤٩٢,٢	٣٨٠٩,٨	٤١٨٨,٨	٥٠٥,١	٣٦٨٣,٧	٤١٩٣,٨	٥٠٥,٢	٣٦٨٨,٦	٤١٤٦,٣	٥١٢,٠	٣٦٣٤,٢
٢٠٠٨															
٢٠٠٩	٤١٧١,٤	٥١٥,٥	٣٦٥٥,٩	٤٨٨٥,٢	٥٥٧,٩	٤٣٢٧,٣	٤٧٩٢,٤	٥٥٠,٥	٤٢٤١,٩	٤٧٩٩,٩	٥٥٠,٤	٤٢٤٩,٥	٤٧٤٩,٤	٥٥٥,٠	٤١٩٤,٤
٢٠١٠															
٢٠١١	٥١٥٦,٠	٥٥٤,٢	٤٦٠١,٩	٥٣٦٧,٢	٥٩٣,٠	٤٧٧٤,٢	٥٤١٦,٤	٦٠١,٣	٤٨١٥,١	٥٤١٦,٤	٦٠١,٣	٤٨١٥,٢	٥٤١٤,٢	٦١٧,٩	٤٧٩٦,٢
٢٠١٢															
٢٠١٣	٥١٥٢,٣	٥٠٧,٨	٤٦٤٤,٥	٥٣٩٩,٤	٥١١,٩	٤٨٨٧,٥	٥٦٠٣,٧	٥٤٣,٠	٥٠٦٠,٧	٥٥٦٥,١	٥٤٣,٠	٥٠٢٢,٠	٥٥٢٤,٨	٥٦٤,٠	٤٩٦٠,٨
٢٠١٤	٥٥٣٠,٣	٥٢٣,١	٥٠٠٧,٢	٥٨٣١,٩	٥٤٦,٨	٥٢٨٥,١	٥٨٠٨,٣	٥٧٤,٧	٥٢٣٣,٦	٥٨٠٨,٦	٥٧٤,٧	٥٢٣٣,٩	٥٦٨٨,٥	غير متاح <sup>(١)</sup>	٦٨٨,٥
٢٠١٥															
٢٠١٦															
٢٠١٧	٥٤٠٨,٧	٥٣١,٣	٤٨٧٧,٤	٥٦٢٠,٢	٥٣٩,٢	٥٠٨١,١	٥٦٨١,٦	٥٥٣,٧	٥١٢٧,٩	٥٦٨٢,٨	٥٥٣,٧	٥١٢٩,١	٥٦٥٤,٢	٥٥٨,٩	٥٠٩٥,٣
٢٠١٨															
٢٠١٩	٥٣٩٦,٩	٥٥٢,٣	٤٨٤٤,٦	٥٨٧٣,٧	٥٣٦,٤	٥٣٣٧,٣	٧٣,٧	٥٧٢,١	٥٣٠١,٦	يحدّد لاحقاً	يحدّد لاحقاً	يحدّد لاحقاً	يحدّد لاحقاً	يحدّد لاحقاً	يحدّد لاحقاً

(أ) من غير الميسر معرفة المبلغ بسبب عدم إدراجه في البيانات المالية.